دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري
- دراسة تحليلية تقييمية -

د.ريحان الشريف أ. هوام لمياء

قسم العلوم المالية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة باجي مختار – عنابة– الجزائر

ملخـــص:

لقد أصبح من القناعات الراسخة أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية تتسم بالعولمة، وفي حين تقوم المنافسة بوصف هياكل الأسواق، سلوك الأفراد والأعمال، تعنى التنافسية بتقييم أداء الشركات أو الدول ومقارنتها في ظروف المنافسة المتاحة في هذه الأسواق. أما بالنسبة للجزائر فقد انتهجت بدرجات متفاوتة وبصفة تدريجية اقتصاد السوق، واعتمدت للغرض سياسات الخصخصة، تحرير التجارة، تحفيز الاستثمار المباشر وتأهيل المؤسسات قصد تحسين قدراتها التنافسية.

سنحاول من خلال هذا البحث التطرق إلى وضعية تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال بعض مؤشرات التنافسية و كذا تقديم أهم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر ومحاولة تقديم بعض المقترحات لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من أجل ضمان تنافسيته على مستوى الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية : مناخ الاستثمار، التنافسية ، بيئة الأعمال، الاقتصاد الجزائري.

The role of the investment climate in the support and promotion of the competitiveness of the national economy Algerian
- Analytical evaluative study –

Abstract:

It has become a firm conviction that competitiveness is an essential means of expanding the capacity of developed and those developing economies to coexist in an international environment characterized by globalization. While competition describes the market structure, the behavior of individuals and business, competitiveness is interested in the evaluation of business performance or countries and compare them in the conditions of competition available in these markets. Regarding Algeria, it has taking on different degrees and gradually the market economy through policies of privatization, trade liberalization, stimulating direct investment and institutions rehabilitation to improve competitiveness.

We will try through this study to come within reach of the competitive position of the Algerian economy through competitiveness indicators, providing the most important features of investment climate in Algeria and trying to make proposals in order to improve the competitiveness of the national economy in order to ensure it in the level of international markets.

Key words: investment climate, competitiveness, business environment, Algerian economy.

Résumé : C'est devenu une conviction ferme que la compétitivité soit un moyen essentiel pour élargir la capacité des économies développées et celles en voie de développement à coexister dans un environnement international caractérisé par la mondialisation. Alors que la concurrence décrit les structures du marché, le comportement des individus et celui des entreprises, la compétitivité traite l'évaluation des performances des entreprises ou des pays et le comparent dans les conditions de la concurrence disponible sur ces marchés. Concernant l'Algérie, elle à opté à des degrés divers et de façon progressive l'économie de marché, en adoptent des politiques de privatisation, de libéralisation des échanges, stimuler les investissements directs et la réadaptation des établissements en vue d'améliorer sa compétitivité.

Nous allons essayer à travers cet article d'aborder la position concurrentielle de l'économie algérienne à travers des indicateurs de compétitivité, de fournir les caractéristiques les plus important du climat d'investissement en Algérie et d'essayer de donner des propositions afin d'améliorer la compétitivité de 'économie nationale en vue de l'assurer au niveau des marchés internationaux.

Mots clés: climat d'investissement, compétitivité, environnement des affaires, économie Algérienne.

مقــدمة:

أدى النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية إلى وقوع النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي؛ فالحواجز التقليدية لانسياب السلع والخدمات من ضرائب جمركية وحصص كمية آخذة بالتلاشي، مع زيادة التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة والبيئة، مما أدى إلى بروز منافسين جدد على درجة عالية من المهارة والقوة. و هو ما يمثل تحديا كبيرا وخطرا محتملا لدول العالم، وبخاصة الدول النامية، إلا أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة للبلدان النامية إن أمكن الاستفادة منه. فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، حيث تعتبر وسيلة رئيسة لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية منسجمة مع العولمة وانفتاح الاقتصاديات وتحرير الأسواق وشعارها البقاء للأفضل.

فالجزائر و باعتبارها دولة نامية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ورفع المستوى المعيشي، وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجه المنافسة العالمية؛ من خلال السعي إلى اكتساب مزايا وقدرات تنافسية والتي تكون أساسها ودعائمها الحصول على مصادر التكنولوجيا والكفاءات البشرية ذات القدرات الذهنية والفكرية القادرة على الابتكار والإبداع. وفي هذا الصدد عملت إلى بذل جهود لإعادة هيكلة اقتصادها لتتماشى مع التحولات الاقتصادية و السياسية التي تشهدها الساحة الدولية، و تعزيز تنافسيتها الاقتصادية؛ حيث بات لزاما على متخذي القرار أن يسعوا لتمكين الجزائر من اكتساب القدرة على مواجهة المنافسة وذلك بالعمل على هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال توفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية ، سياسات الاستثمار و تهيئة المناخ الاستثماري، و كذا سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، ذلك أن التوجهات الاقتصادية العالمية تفرض على جميع الدول دون استثناء تنمية و اكتساب مزايا تنافسية حتى يمكن لها المواجهة.

إشكالية البحث:

إن عدم قدرة المنتجات الجزائرية من سلع وخدمات على المنافسة في الأسواق العالمية وحتى المحلية بالإضافة إلى ضعف وهشاشة قواعد مختلف القطاعات وبيئة الأعمال في الجزائر تشير بشكل

واضح إلى ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري، و عليه و بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكال الرئيسي التالي:

"هل نجحت الجزائر في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم الذي من شأنه أن يحسن من الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري"؟

يمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنافسية؟؛
- ما موقع الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية؟ و ما مدى ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري؟؛
- هل مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر ملائم لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني؟؛
- كيف يمكن جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا تنافسيا؟ و ما هي أهم الاستراتيجيات والسياسات التي تمكن من تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؟.

فرضيات البحث:

يستند البحث إلى الفرضيات الأساسية التالية:

- تتمثل التنافسية في عنصر أو عناصر التفرد التي تمكن الاقتصاد الوطني من احتلال أحسن المواقع على الصعيد الدولي؛
- ساهمت التوازنات الداخلية والخارجية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بشكل كبير إعادة بعث النمو في الاقتصاد الجزائري، و بالتالي تهيئة البيئة الاقتصادية المواتية والداعمة لقدراته التنافسية.
- سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار في الجزائر من شأنها أن تضعف تنافسيتها على المستوى الدولي؛
- لتحقيق قدرة تنافسية عالية لا بد من تبني إستراتيجية مناسبة التي تعتمد على ترجمة الخيارا ت والخطط التي يتم تبنيها من قبل الحكومة إلى عمل فوري ومنتج، إضافة إلى الاهتمام بعنصر البحث والتطوير،و بالتالي يعتبر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عامل مدعم لتنافسية الاقتصاد الجزائري إذا تمت الاستفادة من المكاسب وتفادي المخاطر.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الإطار المفاهيمي للتنافسية؛
- معرفة نقاط القوة و الضعف في الاقتصاد الجزائري، وكذا تتبع ترتيب الجزائر في المؤشرات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي؛
- عرض وتقديم أهم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر ومحاولة الوقوف على بعض جوانبه بالتشخيص والتحليل؛
- إبراز الجهود التي بذلتها و تبذلها الجزائر إيمانا منها بضرورة الإصلاح و التعديل للنهوض بقدرتها التنافسية في السوق العالمية.

أهمية البحث:

تتزايد أهمية البحث من منطلق أن الدول تسعى جاهدة للقيام بإصلاحات فعالة من أجل رفع قدراتها التنافسية، و بالتالي تحقيق السبق والتطور الاقتصادي. كما يستمد البحث أهميته من تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية من قبل المؤسسات والدول والمنظمات الدولية؛ إذ أصبح لها مجالس وهيئات وإدارات،

ولها سياسات و إستراتيجيات و مؤشرات، بالإضافة إلى تعدد الجهات المصدرة لمؤشرات التنافسية كالمنتدى الاقتصادي العالمي و المعهد الدولي للتنمية والإدارة والمعهد العربي للتخطيط...الخ.

منهج البحث:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية؛ من خلال التطرق إلى عرض و تقييم بعض الإحصائيات و المؤشرات الدولية التي تمت معالجتها خلال البحث.

خطة البحث:

يظم البحث مزيج من الأفكار الأكاديمية التنظيرية للموضوع محل البحث، مع محاولة محاكاة الواقع العملي بالإشارة إلى تجربة الجزائر في هذا المجال، و بغية الإلمام بالموضوع، فقد تم تقسيمه على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري و الدراسات السابقة

المبحث الثاني: دور مناخ الاستثمار في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دوليا

المبحث الأول: الإطار النظري و الدراسات السابقة

أولا- التنافسية: مفهومها، أنواعها، و محدداتها

يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول وهذا ما يصعب من تحديد تعريف دقيق ومضبوط للتنافسية، إضافة إلى عامل مهم ألا وهو ديناميكية التغير المستمر لمفهوم التنافسية، ففي بداية السبعينات كانت ترتبط بالتجارة الخارجية ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال سنوات الثمانينات، أما في سنوات التسعينات فارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول، وحاليا تنافسية الدول تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها.

1-1- مفهوم التنافسية:

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن مؤسسة، أو قطاع، أو دولة؛ فالتنافسية على صعيد المؤسسة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من المؤسسات العاملة في صناعة معينة، وهاتان بدورهما تختلفان عن تنافسية دولة تسعى لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها. من خلال مسح التعريفات المستخدمة في الأدبيات و بخاصة تلك التي تستند إليها التقارير الدولية للتنافسية سنعطي صورة أوضح لما يفهم بالتنافسية، ومن أبرز التعاريف المتداولة ما يلي:

أ- تعريف التنافسية حسب المؤسسات: يتمحور تعريف التنافسية في هذا الإطار حول قدرة المؤسسة على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها: "**القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى**".[1] إن هذا التعريف يحصر تنافسية المؤسسة في تميزها عن غيرها من المؤسسات في تلبية حاجات المستهلكين و ذلك بتركيزها على معايير الجودة و السعر التنافسي مع التقيد بعامل الزمن لتقديم المنتجات في الوقت المناسب. في حين هناك من عرفها بأنها: " **القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في**

السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا)" .[2] و الملاحظ من هذا التعريف أن عماد التنافسية هو الجودة لتلبية الطلب العالمي ومواجهة المنافسة الدولية، كما أن التنافسية ظاهرة يرتبط تحقيقها بالتحرير التجاري و الانفتاح الاقتصادي.

ب- تعريف التنافسية حسب قطاع النشاط: و هي تعني قدرة شركات قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية و الدولية دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية و بالتالي تميز تلك الدولة في هذا القطاع، حيث تقاس من خلال الربحية الكلية للقطاع و ميزانه التجاري و محصلة الاستثمار الأجنبي فيه إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة و الجودة للمنتجات على مستوى القطاع.[3] و فقا لهذا التعريف فإن مفهوم التنافسية على مستوى القطاع يرتكز أساسا على مدى قدرة المؤسسات على تحقيق معدلات عالية من الإنتاجية مقارنة بمنافسيها المشابهين على المستوى الدولي تؤهلها للوصول إلى مكانة تنافسية دولية، وتمكنها من البقاء والاستمرار عن طريق الأنشطة الابتكارية.

جـ- تعريف التنافسية على مستوى الدولة: أهتم الكتاب والاقتصاديين وكذا المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط، لذلك نجد أن هناك العديد من التعريفات للمنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية منها ما يلي:

- يعرف **المنتدى الاقتصادي العالمي** («**WEF**» World Economic Forum) التنافسية بأنها: " **القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة**". [4] و في نص آخر عرفها المنتدى على أنها:" **مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد**". [5]

- أما **المعهد الدولي للتنمية الإدارية** (« International Institute for Management Development» **IMD**) فيعرف التنافسية بأنها:" **القدرة على إنشاء القيمة المضافة و زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول و العمليات و ربط هذه العلاقات بنموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف**" [6]، و يربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية.

- أما بالنسبة لتعريف **معهد التنافسية الدولية** (« Institute of Global Competitiveness **IGC**»: " **تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى**" [7]، وضع لهذا التعريف مجالات تتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمارات الأجنبية.

- و يعرفها **المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية** بأنها: " **قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفى نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل**".[8]

-أما **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** (Organisation de Coopération et de Développement Economiques («**OCDE**» فقد عرفت التنافسية على مستو ى الدولة أنها: " **المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل**". [9]

على أساس ما سبق من تعريفات و آراء يمكننا القول أن تنافسية دولة ما تكون مقترنة بزيادة حصصها في السوق على مستوى التجارة الخارجية أو على مستوى التدفقات المالية، بزيادة في الدخل و

تحسن في مستوى معيشة أفرادها دون تدهور في ميزان المدفوعات الخارجية أو زيادة في أعباء الديون على المدى الطويل .كما أنها تقترن بأداء الاقتصاد بصفة عامة و أداء القطاعات الخاضعة للمنافسة بصفة خاصة بشكل يجعل تحسن الحصص في السوق تحسنا مستمرا.

1-2- أنواع التنافسية:

العديد من الكتابات ميزت بين عدة أنواع من التنافسية منها [10] :

- **تنافسية التكلفة أو السعر:** فالبلد ذو التكاليف المنخفضة يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل.
- **التنافسية الغير سعرية:** و تشمل:

* **التنافسية النوعية:** و تشمل إضافة إلى النوعية و الملائمة و تسهيلات التقديم، عنصر الابتكارية، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة، وذات النوعية، والأكثر ملائمة للمستهلك بوجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى و لو كانت أعلى سعرا من السلع المنافسة.
* **التنافسية التقنية** :حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

في حين هناك من يميز بين التنافسية الظرفية و التنافسية المستدامة، حيث أن [11] :

- **التنافسية الظرفية:** و هي التنافسية الجارية تركز على مناخ الأعمال و عمليات الشركات و استراتيجياتها، و تحتوي على عناصر مثل :التكلفة، النوعية و الحصة السوقية...الخ،
- **التنافسية المستدامة:** و هي التنافسية التي تركز على الابتكار و رأس المال البشري والفكري، تحتوي على عناصر متنوعة أهمها :التعليم، رأس المال البشري، الإنتاجية، البحث والتطوير، الطاقة الابتكارية و قوى السوق...الخ.

1-3- محددات التنافسية:

تعتبر محددات تنافسية أي اقتصاد ومهما كان توجهه، أو الفكر الاقتصادي الذي يمارسه، من الأمور الهامة التي تحدد قوته ومدى تنافسيته، و قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي، و لقد وضع الاقتصادي **مايكل بورتر** صاحب الميزة التنافسية نموذجا لقياس القدرة التنافسية على المستوى الوطني" الماسة الوطنية"، يعرف بمحددات الميزة التنافسية، و التي تتوزع على نوعين من المحددات الرئيسية و المحددات المساعدة، و التي تعمل كنظام ديناميكي متكامل من خلاله تتفاعل وتتشابك كل المحددات مع بعضها. و قد استعرض بورتر ستة محددات تفسر عملية تحقيق و تعزيز الميزة التنافسية قسمها إلى الآتي[12] :

1-3-1- المحددات الرئيسية: و تضم المحددات الأربعة التالية:

أ- أوضاع عوامل الإنتاج: لا تقتصر عوامل الإنتاج في ظل نظرية الميزة التنافسية على العمل و رأس المال فقط، بل تشمل كافة عوامل الإنتاج من موارد طبيعية و بنية أساسية و موارد بشرية، بالإضافة إلى المعرفة و المناخ و الموقع، كما تتطلب الميزة التنافسية الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج و تفاعلها مع محددات الميزة التنافسية الأخرى.

ب- أوضاع الطلب المحلي: تشير طبيعة الطلب المحلي إلى مجموعة من الخصائص المتمثلة في تكوين الطلب المحلي(طبيعة احتياجات المستهلكين) و حجم الطلب المحلي و نمط معدل نموه، كما أنها تشير إلي الآليات التي يمكن من خلالها نقل تفضيلات المستهلك المحلي في دولة ما إلى السواق العالمية، من خلال تصدير العادات و أنماط الاستهلاكية في السوق المحلي إلى السواق العالمية للتصدير المرتقبة.

و يمكن القول أن أحوال الطلب أو طبيعة الطلب المحلي تمارس دورا مباشرا و هاما في توليد و خلق الميزة التنافسية للدولة في الأنشطة أو الصناعات المختلفة، و قد حدد بورتر مجموعة من الخصائص التي يمكن أن يتسم بها الطلب المحلي حتى يؤدي إلى خلق و إيجاد الميزة التنافسية، و تتمثل هذه الخصائص في:

- أن يكون الطلب المحلي سابقا على الطلب الخارجي؛
- أن يكون الطلب المحلي مشابها إلى حد كبير إلى الطلب العالمي؛
- تعقيد الطلب المحلي من خلال الابتكار و التطوير و التحديث.

جـ- الصناعات المكملة و المغذية: يعتبر توافر مجموعة من الصناعات المكملة و المغذية أحد محددات الميزة التنافسية، ذلك أنها صناعات مدعمة بمصادر التقنية الحديثة و الأفكار و رأس المال البشري، الأمر الذي يدعم التنافسية الدولية.

أما الصناعات المحلية المدعمة ذات المستوى العالمي فغالبا ما تقدم أكثر مدخلات الإنتاج كفاءة من حيث النفقة و الجودة، و أحيانا يكون ذلك بطريقة تفضيلية، و يترتب على ذلك وجود علاقات عمل وثيقة في شكل خطوط اتصال قصيرة و تدفق سريع و مستمر للمعلومات و تبادل مستمر للأفكار و الابتكارات فيما بينها.

د- إستراتيجية المنشأة و هيكلها و درجة المنافسة: يتضمن هذا المحدد الأهداف و الاستراتيجيات و طرق و أساليب تنظيم المنشأة بالإضافة إلي طبيعة المنافسة المحلية، و التي تشجع على الاختراع و تهيئ للنجاح على المستوى العالمي.

1-3-2- المحددات المساعدة و المكملة: أضاف **بورتر** إلى المحددات الأربعة الرئيسية السابقة دور كل من الصدفة و الحكومة، باعتبارهما محددات مساعدة و مكملة.

أ- دور الصدفة أو الفرصة: و هي كل الظروف و الأحداث التي تحدث تلقائيا كظهور اختراع جديد أو ابتكار جديد أو التقلبات العالمية الفجائية في الطلب و أسواق المال و الصرف و الحروب و الأوبئة، حيث تخلق فجوات تسمح بحدوث تغيرات في المزايا التنافسية للدول التي لها القدرة على تحويل هذه الصدفة إلي ميزة تنافسية.

ب- دور الدولة: و يظهر ذلك من خلال:

***التأثير على شروط عناصر الإنتاج:** من خلال الإعانات و السياسات اتجه أسواق رأس المال و السياسة التعليمية.

***التأثير على شروط الطلب المحلي:** من خلال حجم المشتريات الحكومية أو من خلال قوانين حماية المستهلك.

* **التأثير على خصائص الصناعات المغذية و المكملة:** من خلال دعم هذه الصناعات و وضع المواصفات القياسية لمنتجاتها.

***التأثير على استراتيجيات المنشآت و درجة التنافس بينها:** من خلال أدواتها المتمثلة في تشريعات أسواق رأس المال و السياسة الضريبية و قوانين منع الاحتكار أو من خلال التأثير على سياسة سعر الصرف و إدارة سوقه.

ثانيا- الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، التي تناولت موضوع مناخ الاستثمار و تنافسية الاقتصاد الجزائري، من خلال البحث عن أهميتهم وآثارهم تجاه الاقتصاد الوطني، ولقد تباينت تلك

الدراسات من حيث المنهج و المعالجة و النتائج المتوصل إليها، و يمكن سرد البحوث التي أمكن الوصول إليها والقريبة من بحثنا كما يلي:

– دراسة (طارق نوير، الكويت، 2003)، بعنوان: "دور الحكومة الداعم للتنافسية : حالة مصر"

هدفت الدراسة و التي تندرج ضمن سلسلة أوراق المعهد العربي للتخطيط، إلى تقييم جهود الحكومة المصرية في توفير بيئة أعمال مواتية مقارنة بالمنافسين العالميين و انعكاسها على تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد المصري، و ذلك من خلال تخصيص جزء من الدراسة لتحليل بيئة الأعمال و تنافسية الاقتصاد المصري، مع إعطاء نماذج لتجارب دولية ناجحة في التنافسية، و قد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصري يزال بحاجة لبذل جهود كبيرة في مجال إصلاح بيئة الأعمال، وانه يجب العمل دائما على مقارنة نتائج هذه السياسات بالمنافسين الآخرين.

– دراسة (قويدري محمد، الجزائر، 2005)، بعنوان:" تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية – مع الإشارة إلى حالة الجزائر"

وضحت الدراسة و التي تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أفضل الصيغ التمويلية الأجنبية المتاحة للدول النامية، إذ بواسطته يمكن تحويل التكنولوجيا، وترقية أداء العنصر البشري، والاستفادة من طرائق التسيير والتنظيم المتقدمة، فضلا عن إمكانية النفاذ إلى أسواق التصدير الأجنبية. وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر برغم الفرص الاستثمارية المتاحة، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية الحالية لا يعكس الإمكانيات الكبيرة المتاحة، إذ الأمر يتطلب إستراتيجية ترويجية، ترتكز على بناء الانطباع، وتوليد الاستثمار، وخدمة المستثمر، إلى جانب الاستعانة بهيئات الترويج الدولية والإقليمية، وتفعيل دور التمثيل الخارجي للتشهير بالفرص الجديرة بالاستثمار

– دراسة (منصوري الزين، الجزائر، 2006)، بعنوان:"آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"

هدفت هذه الدراسة و التي جاءت استكمالا لنيل شهادة الدكتوراه، إلى إبراز المكونات الرئيسية للمناخ المشجع للاستثمار و مدى توفرها في المناخ الاستثماري الجزائري.

و أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الجزائر أبدت إرادة قوية و بذلت جهودا معتبرة لتطوير و ترقية الاستثمار،حيث عمدت إلى سن القوانين و التشريعات المحفزة للاستثمار، و بعث المؤسسات المؤطرة له و كذا تخصيص الأموال الأزمة لتطويره ، ذلك أن تبعات التحول من نظام ممركز إلى اقتصاد السوق حال دون تحقيق النتائج بالقدر المنتظر و هو ما انعكس على فعالية تطبيق القوانين و بالتباطؤ عند تجسيد سياسة الإصلاح الاقتصادي، و هو ما أضفى نوعا من الركود و الجمود على المشاريع الاستثمارية التي لم تواكب الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

– دراسة (إبراهيم عبد الحفيظي، الجزائر، 2008)، بعنوان: "دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية"

اهتمت هذه الدراسة و التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، بتنافسية الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي دون المستوى الجزئي، وركزت على اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية التي تسعى للوصول إلى إقامة منطقة للتبادل الحر آفاق عام 2017 ، بالإضافة إلى مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال فتح أسواقها وتحرير اقتصادها وتجارتها الخارجية في ظل الظروف الراهنة لمؤسساتها الوطنية، وسعت هذه الدراسة إلى التركيز أكثر على معرفة الخطوات العملية التي يمكن بواسطتها رسم وتنفيذ خطة مستقبلية لبناء اقتصاد جزائري تنافسي وقوي.

و أظهرت نتائج الدراسة أن ظهور العولمة الاقتصادية كان سببا رئيسيا في اشتداد المنافسة بين المؤسسات و الدول، فقد أثرت في تغيير الوسائل التقليدية للمنافسة فلم تعد تقتصر على الموارد الطبيعية المتاحة أو السعر أو التكلفة، بل أصبحت تتعدى ذلك إلى نموذج القدرة أو الميزة التنافسية القائم على أساس رأس المال المعرفي و التكنولوجي، كما توصلت إلى أن رغم ما حققه الاقتصاد الجزائري من نتائج إيجابية في المؤشرات الخاصة بتوازن الاقتصاد الكلي، لم ينعكس ذلك إيجابا على تحسين أوضاعها التنافسية، إذ لاتزال تحتل المراتب المتأخرة في مؤشر التنافسية العالمي، كما بين هذا البحث جوانب القصور في تنافسية الاقتصاد الجزائري، من ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات وهو ما انعكس سلبا على معدلات التصدير، وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح النفقات، بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الجزائري في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة ببعض الدول التي تشبه في خصائصها الاقتصاد الجزائري .

– دراسة (كاكي عبد الكريم، الجزائر، 2010)، بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشرعلى تنافسية الاقتصاد الجزائري "

تبرز أهمية الدراسة و التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، من خلال تسليط الضوء على الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أداة أساسية في ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني.

و توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين الأداء وتطوير الكفاءات الإنتاجية لاقتصاديات الدول المضيفة، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية لهذه الاقتصاديات في السوق الدولية. أما بالنسبة للجزائر فقد توصلت إلى أنه و رغم الإصلاحات التي قامت بها لم تستقطب رؤوس الأموال المتوقعة، وبالتالي انعكست على تنافسية الاقتصاد الجزائري، الذي جعلها تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات التنافسية الدولية، لذا تحتاج الجزائر إلى إصلاحات أخرى لجلب مزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية زيادة قدرتها التنافسية، وبالتالي تحسين مركزها ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.

ثالثا– تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري وقدراته التنافسية:

إن المتتبع لوضعية التوازنات الكلية في الجزائر بعد المرور نحو اقتصاد السوق يجدها قد عرفت اختلالا كبيرا سواء في الموازين الداخلية أو الخارجية، وهو ما استدعى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون الخارجية ما جعلها تخضع لشروط كثيرة من أهمها ضرورة العمل على خلق استقرار اقتصادي عن طريق إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة وهو ما تم بالفعل، حيث تمكنت الجزائر من تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، واحتلت مراتب متقدمة في تقرير التنافسية للمنتدى الاقتصاد العالمي في هذا المجال.

3–1– تشخيص الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري:

تمكنت الجزائر تدريجيا من استعادة مؤشراتها الاقتصادية الكلية منذ تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي أملتها عليها المؤسسات النقدية والمالية الدولية، رغم أن هناك الكثير مما يمكن قوله بخصوص نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وكذا وضعية الاقتصاد الوطني الحالية، فثمة حقيقة لا يمكن إغفالها، و هي أن معطياتها تبقى غير ذات دلالة كبيرة اعتبارا للطابع الخاص للاقتصاد الجزائري، و الذي بقي أسير مورد مالي وحيد و هو عائدات المحروقات مما جعله يتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعليه سنحاول التعرض لواقع التوازنات الكلية في الجزائر من خلال تحليل

مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2011 و المبينة في الجدول رقم 01 كمايلي:

جدول رقم 01: تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة 2000- 2011

البيان / السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	معدل نمو الناتج الداخلي (%)	معدل التضخم (%)	رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الاحتياطات الدولية (مليار دولار)
2000	4123.51	2.2	0.3	400.00	7.57	25.26	75.25	13.55
2001	4227.11	2.6	4.2	184.50	6.19	22.57	77.26	19.62
2002	4522.8	4.7	1.4	52.6	3.66	22.64	79.68	25.15
2003	5252.32	6.9	4.3	284.2	7.47	23.35	77.39	35.45
2004	6149.11	5.2	4	337.9	9.25	21.82	72.06	45.69
2005	7561.98	5.1	1.4	1095.8	16.94	17.19	73.35	59.16
2006	8514.83	2.0	2.3	1186.8	17.73	5.61	72.64	81.46
2007	9408.3	3.0	3.7	579.3	29.55	5.60	69.37	114.97
2008	11042.8	2.4	4.9	999.5	36.99	5.58	64.58	148.09

155.11	72.63	5.41	3.86	570.3-	5.7	2.4	10034.3	**2009**
170.46	74.39	5.45	15.33	74.0-	3.9	3.4	12049.5	**2010**
188.8	76,05	4.40	20.06	28.0-	4.5	2.4	14384.8	**2011**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2000 إلى 2011:
www.bank-of-algeria.dz

من تتبعنا لواقع مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال الفترة 2000-2011 كما هو موجود في الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

أ- **مؤشرات التوازن الداخلي:** بصفة عامة هناك عدة متغيرات يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لعل أهمها حجم الطلب الكلي من طرف المتعاملين الاقتصاديين، معدل التضخم والذي يشير إلى تذبذب المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة ويعبر عن القدرة الشرائية للوحدة النقدية وحجم الطلب المتوقع عنده، رصيد الميزانية العامة للدولة والذي يعبر عن سياسة الإنفاق لديها وكذلك سياستها الضريبية، سوف نتناول أهمها في النقاط التالية:

- **الناتج الداخلي الخام** للجزائر تميز بالنمو المستمر حتى بلغ سنة 2011 حوالي 14384.8 مليار دج، و هو رقم قياسي لم تحققه الجزائر من قبل، فهو يتغير بتغير أسعار النفط و في نفس الاتجاه، و هذا طبعا لسيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر. كما تم تحقيق **معدلات نمو** موجبة، وقد كانت مرتفعة خلال السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول ولكنها انخفضت فيما بعد، وهذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى.

- **معدلات التضخم** عرفت مرحلة تميزت بالتذبذب بين الارتفاع، حيث انخفض فيها معدل التضخم إلى أدنى مستوى له سنة 2000 بنسبة 0.3 %، و ذلك نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4.2 %، و مرد ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24,9 % بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، ليسجل انخفاضا سنة 2002 بلغ 1.4%، ليرتفع إلى 4.3% سنة 2003 ثم 4% سنة 2004، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1.4%. و ابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل5.7% سنة 2009، في حين سجل ما يقارب 3.9% سنة 2010 ليرتفع مجددا سنة 2011 مسجلا بذلك 4.5 %.

- **الميزانية العامة للدولة** رصيدها كان موجبا على طول الفترة محل الدراسة، ما عدا سنة 2009 لتسجل عجزا قدر بـ570.3 مليار دج والتي عرفت فيهما الجزائر بعض الصعوبات نتيجة تراجع الجباية البترولية، ونلاحظ أن هذا العجز قد تراجع نوعا ما خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي.

ب- مؤشرات التوازن الخارجي: وهي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي وتتمثل في رصيد ميزان المدفوعات والذي يشير إلى صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الدولة المعنية، المديونية الخارجية والتي تشير إلى مدى قدرة الدولة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل قروض لتمويل التنمية، سعر الصرف والذي يعبر عن القيمة الخارجية للنقود الوطنية مقابل العملات الأجنبية، موضحة فيما يلي:

- **ميزان المدفوعات** حقق فائضا مستمرا ومتزايدا بلغ 7.57 و 6.19 مليار دولار خلال سنتي 2000 و 2001 على التوالي، لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي ترتب عنها زيادة حصيلة إيرادات الصادرات التي بلغت 21.65 مليار دولار سنة 2000 مقابل 9.35 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما دعم الرصيد الإيجابي للميزان التجاري الذي قدر بـ 12.3 مليار دولار خلال نفس السنة. واستمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل إلى 16.94 و17.73 مليار دولار خلال سنتي 2005 و2006 على التوالي، بسبب تحسن أسعار البترول في السوق الدولية خلال تلك الفترة. و واصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل إلى 15.33 مليار دولار و 20.06 مليار دولار خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي. وهكذا تمكنت الجزائر من تحقيق استقرارا في توازناتها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، والذي تحكمه ثلاثة معايير أساسية تتمثل في حجم احتياطي الصرف، تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي و التحكم في المديونية الخارجية؛[13]
- **سعر صرف الدينار** الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف استقرارا بالرغم من التذبذب الذي عرفه الدولار في السنوات الأخيرة.

إعتمادا على ما سبق يمكننا إستنتاج أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، حيث عرفت الفترة ما بين سنة 2000 و 2011 استقرارا اقتصاديا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، و ما يمكن التأكيد عليه هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة و ستتلاشى بمجرد تراجع سعر النفط .

3-2- واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمي:

يعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول و أداة لتفحص نقاط القوة و الضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي و الجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات و الأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 تراجعا طفيفا لمرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة 110 عالميا من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 87 من بين 142 دولة خلال العام 2011-2012، حيث أن القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وإمكانية الحصول على التمويل هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال خلال مزاولتهم الأعمال في الجزائر، فتراجع مرتبة الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي مرده إلى الأداء المتواضع للجزائر حسب بعض المحاور الأساسية والتراجع الكبير في مرتبة الجزائر حسب المحاور الأخرى؛ حيث اعتمد تصنيف التنافسية العالمية على دراسة حالة كل دولة وفقا لـ 12 معيارا من مقاييس التنافسية العالمية والتي تشمل أساسا جودة المؤسسات، والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد، إلى جانب مدى استفادة أكبر عدد من المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية القاعدية، والتعليم العالي والتكوين المهني، فضلا عن جودة سوق البضائع والخدمات

والسوق المالية، ومستوى التقدم التكنولوجي، وحجم السوق، ومدى قوة الإبداع في النشاطات الاقتصادية، و التي يمكن عرضها في الجدول رقم 02 كما يلي:

جدول رقم 02: ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2011-2012 و 2012-2013

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2011-2012		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2012-2013		فرق الأداء
	المرتبة (1-142)	النقاط (1-7)	المرتبة (1-144)	النقاط (1-7)	
تصنيف التنافسية الإجمالي	**87**	**4.0**	**110**	**3.7**	**23**
المتطلبات الأساسية	**75**	**4.4**	**89**	**4.2**	**14**
1- مؤشر المؤسسات	127	3.1	141	2.7	14
2- مؤشر البنية التحتية	93	3.4	100	3.2	7
3- مؤشر الاقتصاد الكلي	19	5.7	23	5.7	4
4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	82	5.5	93	5.4	11
معززات الكفاءة	**122**	**3.4**	**136**	**3.1**	**14**
5- مؤشر التعليم العالي والتدريب	101	3.5	108	3.4	7
6- مؤشر كفاءة سوق السلع	134	3.4	143	3.0	9
7- مؤشر كفاءة سوق العمل	137	3.4	144	2.8	7
8- مؤشر تطور الأسواق المالية	137	2.6	142	2.4	5
9- مؤشر الجاهزية	120	2.8	133	2.6	13

التكنولوجية					
10- مؤشر حجم السوق	47	4.3	49	4.3	2
عوامل تطور الإبداع والابتكار	**136**	**2.7**	**144**	**2.3**	**8**
11- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	135	2.9	144	2.5	9
12- مؤشر الابتكار	132	2.4	141	2.1	9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports:

2011-2012, pp: 94-95 and 2012-2013, pp: 88-89

وبحسب معطيات الجدول أعلاه فإن النتائج تشير إلى[14]:

أ- **ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية:** نلاحظ من الجدول أن الجزائر سجلت تراجعا قدر بـ 14 مرتبة عن سنة 2011-2012، و السبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في أغلب المحاور المكونة لهذه المجموعة سنة 2012- 2013، والتي نبرزها فيما يلي:

- **مؤشر المؤسسات:** حسب هذا المؤشر فإن أداء الجزائر قد سجل تراجعا بـ 14 مركزا مقارنة بترتبها في التقرير السابق الصادر سنة 2011-2012 والذي كان 127 ويعود ذلك إلى تراجع أغلب المؤشرات المكونة له، ومن أبرزها مؤشر شفافية السياسات الحكومية و التي كان ترتيب الجزائر فيها خلال التقرير الأخير 144، حيث تراجع ترتيب الجزائر حسب هذا المؤشر الفرعي بـ 07 مراتب.

- **مؤشر البنية التحتية:** احتلت الجزائر المرتبة 100 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا طفيفا مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير 2011-2012 حيث تراجعت بـ07 مراكز، و يعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى التراجع المسجل في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ والذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 131 في حين كانت 122 سنة 2011-2012، وكذلك التراجع الطفيف في مرتبة الجزائر حسب المؤشر الفرعي لجودة البنى التحتية للطرقات والمواصلات و الذي قدر بـ 19 مرتبة ليحقق المرتبة 125 سنة 2012-2013.

- **مؤشر الاقتصاد الكلي:** من الملاحظ أن هناك تراجع طفيفا في مؤشر الاقتصاد الكلي من المرتبة 19 خلال 2011-2012 إلى المرتبة 23 سنة 2012-2013 ليسجل تراجع قدر بـ04 مراتب، والسبب يعود إلى التراجع في بقية المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر.

- **مؤشر الصحة والتعليم الأساسي:** فيما يخص مؤشر الصحة و التعليم الأساسي ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية، فقد احتلت الجزائر المرتبة 93 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا طفيفا مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير 2011-2012 حيث تراجعت بـ11 مرتبة، والسبب يعود إلى التراجع

المسجل في بقية المؤشرات الفرعية كالتراجع المسجل في مرتبة الجزائر حسب المؤشر الفرعي في مؤشر جودة التعليم الأساسي والذي قدر بـ 16 مرتبة ليحقق المرتبة 129 سنة 2012-2013.

ب- ترتيب الجزائر حسب مجموعة معززات الكفاءة: لقد تراجعت الجزائر حسب هذه المجموعة بـ 14 مركزا حيث كانت ضمن المرتبة 122 خلال العام 2011-2012 لتتراجع إلى الرتبة 136 خلال العام 2012-2013، ذلك لأن تنافسية الاقتصاد الجزائري أصبحت تعتمد كليا على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وليس فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجيدة، حيث سجلت جل مؤشرات هذه المجموعة تراجعا كما يلي:

- **مؤشر التعليم العالي والتدريب:** سجلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 108 مقارنة بالمرتبة 101 في عام 2011-2012 متراجعة بـ07 مراتب، حيث يعزى ذلك إلى التراجع الطفيف في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر جودة التعليم و الذي تراجعت الجزائر فيه بـ 08 مراتب لتحتل المرتبة 131، و كذلك التراجع المسجل في مؤشر جودة إدارة المدارس حيث تراجعت بمقدار 30 مرتبة لتسجل المرتبة 131 ضمن الدول المشاركة في التقرير.

- **مؤشر كفاءة سوق السلع:** في هذا المؤشر تراجعت الجزائر بـ 09 مراتب أي المرتبة 143 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير وهي مرتبة متدنية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وهي تعطي لنا صورة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر، فقد تراجعت مرتبة الجزائر في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع و الذي تراجعت فيه بـ 04 مراتب لتحل في المرتبة 92.

- **مؤشر كفاءة سوق العمل:** هناك تراجع للجزائر حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا قدر بـ 07 مراتب عن السنة 2011-2012 و حلت بدلك في المرتبة 144، والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر ولعل من أبرزها مؤشر الأجور و الإنتاجية حيث تراجع ترتيب الجزائر بـ 08 مراتب لتحتل المرتبة 144 مقارنة بالمرتبة 136 في العام 2011-2012.

- **مؤشر تطور الأسواق المالية:** احتلت الجزائر المرتبة 142 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير متراجعة بذلك بـ 05 مراتب عن ترتيب العام 2011-2012، وذلك بسبب تراجع مراتب بعض المؤشرات الفرعية، كمؤشر التمويل في سوق الأسهم 143 متراجعة بـ 04 مراتب ومؤشر سهولة الحصول على القروض بـ 33 مرتبة ليحل في المرتبة 128 و التراجع في مؤشر توفر رأس المال البشري بـ 28 مرتبة ليحل في المرتبة 138 خلال 2012-2013. و بالتالي فهي تعتبر في ذيل الترتيب بالنسبة لهذا المؤشر وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر مازالت تعاني التخلف في مجال الأسواق المالية.

- **مؤشر الجاهزية التكنولوجية:** حقق ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية التكنولوجية تراجعا بـ 13 مرتبة عن سنة 2011-2012 لتحتل المرتبة 133، حيث يعزى ذلك إلى التراجع في بعض المؤشرات الفرعية ضمن هذا المحور كمؤشر توافر أحدث التقنيات التكنولوجية و الذي تراجعت الجزائر فيه بـ20 مرتبة لتحتل المرتبة 142، و مؤشر القدرة على نقل التكنولوجيا أين تراجعت بـ17 مرتبة لتحل المركز 140 مقارنة بترتيب سنة2011-2012.

- **مؤشر حجم السوق:** تراجعت مرتبة الجزائر بشكل طفيف جدا إلى المرتبة 49 بـ 02 مراتب عن سنة 2011- 2012، وعلى العموم يمكن القول أن حجم السوق الجزائري يعتبر من بين المحفزات على الاستثمار؛ لذا يجب التوجه إلى الأسواق الخارجية لتوسيع السوق أمام المنتجات والخدمات الجزائرية وذلك لمحدودية السوق المحلية.

جـ – ترتيب الجزائر حسب مجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار: لقد تراجع ترتيب الجزائر حسب هذه المجموع بـ 08 مراتب مقارنة بترتيب العام 2011–2012 لتحتل بذلك المرتبة 144 من بين 144 مشاركة في التقرير، والسبب في ذلك يعود إلى التغيرات التي تطرأ على المؤشرات الفرعية.

– **مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال:** كانت نتائج الجزائر متواضعة نوعا ما في جميع مؤشرات هذا المؤشر حيث سجلت تراجع بـ 09 مراتب ليصل إلى المرتبة 144 في الترتيب العام، و يمكن إبراز أهم المؤشرات المتراجعة كمايلي: مؤشر عدد الموردين المحليين بـ 46 مرتبة، ومؤشر نوعية الموردين المحليين بـ 09 مراتب، ومؤشر تطوير الحكومي للقطاعات بـ 02 مراتب، ومؤشر مدى تفويض السلطة بـ 06 مراتب.

– **مؤشر الابتكار:** شهد مؤشر الابتكار ضمن مجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار تراجع بـ 09 مراتب ليسجل المرتبة 141 خلال العام 2012–2013 مقارنة بترتيب العام 2011–2012 و الذي كان 132، حيث تراجعت مؤشراته الفرعية كمؤشر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث و التطوير والذي تراجع بـ 08 مراتب ليسجل المرتبة 144 و كذلك تراجع مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي بـ 15 مرتبة و مؤشر القدرة على الابتكار بـ 18 مرتبة ليسجلا المراتب 141 و 143 على التوالي خلال العام 2012–2013.

كما أوضح تقرير التنافسية العالمي أن الجزائر وبالرغم من توفرها على العديد من المزايا في بعض المؤشرات كمؤشر حجم السوق والذي احتلت فيه المرتبة 49 عالميا ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلي والذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 23 من بين 144 دولة شملها التقرير، إلا أن ذلك لم يسمح لها باحتلال مراتب متقدمة في المؤشر العام، وهذا يدل على أن أساس القدرة التنافسية المستديمة يرجح الكفة لمتغيرات على حساب متغيرات أخرى، فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها، إذ تستمد هذه القدرة قوتها من عوامل تعزيز الفعالية والتطور التكنولوجي بالدرجة الأولى، وهو ما تعاني منه الجزائر إذ تحتل المرتبة 142 بالنسبة للمؤشر الخاص يتوفر التكنولوجيا الحديثة، والمرتبة 140 و 144 على التوالي فيما يخص كل من مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة على نقل التكنولوجيا، و مؤشر استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا الحديثة.

المبحث الثاني: دور مناخ الاستثمار في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دوليا

أولا– تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر:

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات و الموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار في الجزائر، و رغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا و لأجل معرفة مكانة الجزائر و تقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، فلقد ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى جاذبية مناخ الاستثمار في الدول، و سيتم التطرق للبعض منها فيما يلي:

1–1– المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

المؤشر المركب للمخاطر القطرية يصدر شهريا عن مجموعة (« The Political Risk) **PRS**» Services من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (« International Country Risk)

ICRG» Guide منذ عام 1980، حيث يهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، و هو يغطي 140 دولة من بينها 18 دولة عربية. و يتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50 % من المؤشر المركب)،
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 % من المؤشر المركب)،
- مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 % من المؤشر المركب).

يقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة كما يلي[15]:

- من 0 إلى 49.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛
- من 50 إلى 59.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة؛
- من 60 إلى 69.5 دول ذات درجة مخاطرة معتدلة؛
- من 70 إلى 79.5 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة؛
- من 80 إلى 100 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا.

و هذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه، و الجدول التالي رقم03 يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

جدول رقم 03: وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	مارس 2007	ديسمبر 2008	ديسمبر 2009	ديسمبر 2010
درجة مخاطرة الجزائر	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، من 2002 إلى 2010.

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال السنوات من 2002 إلى 2010، مما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث مناخ الاستثمار.

1-2- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يأتي إصدار التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي و الذي يعتبر أحد أهم الأنشطة البحثية التي تصدر عن كل من معهد Heritage Foundation و صحيفة Wall street منذ عام 1995 بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول و مؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية و التي تعني، حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول و توفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، و تعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة؛ كما يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية، في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، و وجود عوائق للتجارة و مدى سيادة

القانون و قوانين العمالة، حيث ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى و كذلك أصحاب القرار و المسؤولين لجهة خلق انطباع ايجابي عن البلد، و يدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

و يعتمد هذا المؤشر على 10 عوامل متمثلة فيما يلي[16]:

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية و وجود حواجز غير جمركية)؛
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات)؛
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد؛
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)؛
- تدفق الاستثمار الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- وضع القطاع المصرفي و التمويل؛
- مستوى الأجور و الأسعار؛
- حقوق الملكية الفردية؛
- التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية؛
- أنشطة السوق السوداء.

وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، و يتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، و الذي يمكن توضيح قيمه كما يلي:

- (1– 1.95) دلالة على حرية اقتصادية كاملة؛
- (2– 2.95) دلالة على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- (3– 3.95) دلالة على ضعف الحرية الاقتصادية؛
- (4– 5.00) دلالة على انعدام الحرية الاقتصادية.

و الجدول رقم 04 الموالي يبن لنا مرتبة الجزائر العالمية ضمن 179 دولة شملتها الدراسة للفترة الممتدة ما بين سنة 2009 إلى 2012 من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

جدول رقم 04: مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2012

السـنوات	2009	2010	2011	2012
الترتيب عالميا/179 دولة	107	105	132	140
الترتيب عربيا/17 دولة	14	13	14	15
التنقيط في المؤشر	56.60	56.90	52.40	51.00

Source: The Heritage foundation & wall street journal, index of economic freedom, http://www.heritage.org/index

بحسب معطيات الجدول أعلاه فالجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، إذ احتلت المرتبة 140 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2012 بحصولها على 51.00 نقطة مئوية، أما عربيا فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 15 من أصل 17 دولة عربية من خلال مؤشر الحرية

الاقتصادية الذي يشتمل على جملة من المعايير الرئيسية التي يتم أخذها بعين الاعتبار، على غرار حرية الأعمال، أين حصلت الجزائر على 66.3 نقطة مئوية، حرية التجارة 72.8 نقطة مئوية، الإنفاق الحكومي 47.9 نقطة مئوية، و كذا حرية الاستثمار 20.0 نقطة مئوية، فيما بلغت نسبة حرية القطاع المالي 30.0 نقطة مئوية، بالإضافة إلى معايير أخرى تم قياسها كالملكية الفكرية ومحدودية الفساد وحرية العمال. و هذا الوضع بالنسبة للجزائر، يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، و أدوات السياسات التجارية و النقدية، إلى جانب التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية.

1-3- مؤشر الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد. يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد أراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة و درجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، و تمزج آراءهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة، كما أدخلت مؤشر بيئة أداء الأعمال، ومؤشر الضبابية لأول مرة، ولابد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء 3 مسوحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل. و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية. و الجدول التالي رقم 05 يستعرض ترتيب الجزائر في المؤشر للفترة 2003-2011.

جدول رقم 05: تطور مؤشر الشفافية في الجزائر للفترة 2003- 2011

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الدول/الترتيب	88/133	97/146	97/159	84/163	99/179	92/180	111/178	105/180	112/180
النقاط /10	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية، الموقع:

www.transparency.org

حسب الجدول أعلاه نجد أن مؤشر الشفافية الدولية للجزائر قد تراوحت قيمه ما بين 2.6 و3.2 خلال السنوات من 2003 إلى سنة 2011 و هذا يدل على أن الجزائر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد. و حسب تقرير التنافسية لعام 2011-2012 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي و الذي يتم فيه استقصاء شركات دولية و محلية حول عقبات ممارسة الأعمال في دولة ما، فإن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر[17] بنسبة 16 % بعد كل من التمويل 19.2% و البيروقراطية 18.4% و من خلال النظر إلى وضعية الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر، نجد أن الجزائر تتمتع ببيئة اقتصادية أقل شفافية في أداء الأعمال.

1-4- مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية. يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال و تشمل تلك المؤشرات: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، و إغلاق المشروع. كما هو موضح في الجدول رقم 06 التالي:

جدول رقم 06: وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2012

مكونات المؤشر الفرعية /السنوات	2009	2010	2011	2012
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	**132**	**136**	**143**	**148**
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	141	148	150	153
استخراج تراخيص البناء	112	110	117	118
توظيف العمالة	118	122	122	-
تسجيل ملكية الأصل العقاري	162	160	165	167
الحصول على الائتمان	131	135	139	150
التجارة عبر الحدود الدولية	118	122	123	127
حماية المستثمر	70	73	74	79
سداد الضرائب	166	168	162	164
تنفيذ العقود التجارية	126	123	123	122
تصفية و إغلاق المشروع	49	51	52	59

Source: World Bank, Doing Business 2009, 2010, 2011, and 2012

من خلال تفحص بيانات الجدول أعلاه يتبين لنا الوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الجزائر من مناخ الأعمال والظروف المحيطة به، ما أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر. فتقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها، حيث تحصلت الجزائر خلال سنة 2011 على المرتبة 143 عالميا من بين اقتصاديات 183 دولة، في حين تراجعت إلى المركز 148 من بين 183 دولة شملها الترتيب سنة 2012، وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هده المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة. حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة؛ حيث جاءت الجزائر في المرتبة 153 فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع؛ حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزاميا و14

وثيقة بمعدل 25 يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 19 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 118، من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 167 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 150 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر. كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي، ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا، فقد حلت الجزائر في المرتبة 164 في مجال الضرائب والرسوم و127 في مجال التجارة الخارجية و122 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 59 ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة. و إجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظان و هو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن رغم هذا تبقى بعض المؤشرات إيجابية لبلد مثل الجزائر حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعتبر مقبولة مقارنة بعدد الدول الموجودة.

ويتأكد لنا بعد تحليل المكونات الأساسية والمؤسساتية، سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار، وبالنظر لهذه المعطيات نرى ضرورة القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب .

ثانيا- سياسات ترقية القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري:

يعد بناء وتنمية القدرة التنافسية منطلقا أساسيا لمجابهة تحديات النظام العالمي، الأمر الذي يتطلب جهودا جادة للقيام بتعديلات وتغييرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل، كما أن المرور من وضعية اقتصادية حمائية إلى اقتصاد السوق عملية شاقة وصعبة، مما جعل الدولة تفكر في سياسات واستراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدرتها التنافسية، من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، وإتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية، وكذلك وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية الملائمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، ومن أهم السياسيات التي تسعى إلى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ما يلي :[18]

2-1- العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية و اجتذاب الاستثمارات الأجنبية: وضع إطار تشريعي ملائم يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية و الأجنبية و يكون متسم بالشمولية و المرونة و الوضوح في منح الإعفاءات و التسهيلات ضمن ضوابط تنموية و استثمارية واضحة و محددة و تبسيط إجراءات الترخيص و التسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة و وضع الإطار المؤسسي اللازم للإشراف على كافة القضايا المتعلقة بالاستثمارات و إدارتها، و بالتالي توجيه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد.

2-2- إصلاح القطاع العام و تسريع عمليات الخصخصة: ذلك أن تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية و رفع كفاءتها و زيادة إنتاجيتها و ذلك ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات. كما يجب تنظيم عمليات الخصخصة التي باشرتها الدولة بمختلف الميادين و الإسراع في تنفيذها و تعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الإنتاج و الاستثمار و التصدير بحيث ذلك لا يلغي الدور الرقابي و الإشرافي و التنظيمي للحكومة.

2-3- تثمين الثروات و الموارد الاقتصادية: و يكون ذلك بتحفيز وتشجيع استغلالها و تحويلها و هو شأن الصناعة البتروكيماوية و السياحة و الصناعات التقليدية و الصيد البحري و هي قطاعات مولدة للثروة و مناصب الشغل و الصادرات الجديدة.

2-4- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات: و يكون ذلك من خلال دعمها الفعلي بتخفيف الإجراءات البيروقراطية و وضع تحفيزات جبائية و مالية ملائمة و خاصة في المجالات التنافسية فبمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة.

2-5- مواصلة إصلاح السياسة النقدية: و هذا للوصول إلى الاستقرار النقدي الذي يعتبر بمثابة الركن الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام و زيادة القدرة التنافسية، ويكون ذلك من خلال الاستفادة بحجم احتياطات الصرف الهائلة لدى البنك المركزي و تعزيز سلامة الجهاز المصرفي من خلال تفعيل مستويات الرقابة و الإشراف بما يتلاءم مع المعايير الدولية.

2-6- تطوير السوق المالية الجزائرية: إن الأهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي و تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخار الوطني و قاعدة لحفز الاستثمارات المحلية و جذب الأجنبية منها، و يكون ذلك من خلال إعادة هيكلة و تنظيم السوق المالية الجزائرية من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له و استكمال البنية التحتية له بما يتناسب مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية و سلامة لتعامل بالأوراق المالية.

2-7- تطوير سوق العمل الجزائري: إن تطوير سوق العمل يعد أحد الركائز الأساسية لتحسين الإنتاجية و تعزيز القدرة التنافسية، و يكون ذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير ترمي إلى تطويره بدأ بوضع إطار تشريعي ملائم و إعطاء دور للقطاع الخاص في إعداد السياسات و البرامج لمتعلقة بتطوير و تأهيل القوى العاملة الجزائرية فضلا عن التوسع الكمي و النوعي في برامج التأهيل و التدريب المهني و تطوير سياسات التعليم العالمي بما يتلاءم مع سوق العمل.

2-8- تطوير الهياكل القاعدية و مشروعات البنية التحتية: و يكون ذلك من خلال التركيز على وفرة و نوعية الخدمات البنية التحتية و محاولة إشراك القطاع الخاص في إقامتها و تسييرها هذا بالإضافة إلى تطوير و تفعيل الإطار التشريعي و التنظيمي لخدمة البنية التحتية لتحسين كفاءتها و نوعيتها لما للدور الهام الذي تلعبه هذه المنشآت في تحسين المناخ الاستثماري و زيادة القدرة التنافسية.

2-9- الاهتمام بالبحث والتطوير و تكنولوجيا الإنتاج: فينبغي التركيز على تشجيع أعمال البحث والتطوير لتحقيق التميز النوعي للمنتجات الجزائرية، وذلك من خلال اعتماد آلية مناسبة لزيادة الإنفاق على البحث و التطوير، وكذلك توجيه المؤسسات من خلال برامج إعلامية مكثفة بأهمية البحث العلمي لغاية تطوير نوعية المنتج ومواصفاته، لإضافة إلى تنفيذ سياسة وطنية محكمة للعلوم والتكنولوجيا.

2-10- تطوير الإطار التشريعي و المؤسسي: يعتبر تحسين البيئة التشريعية و التنظيمية و المؤسسية أحد الإجراءات الهامة لانطلاقة تنموية فعالة وتحسن الإنتاجية والقدرة التنافسية و مواكبة متطلبات تحرير و عولمة الاقتصاد و الانفتاح على الأسواق الخارجية، و يكون ذلك من خلال مراجعة لجملة لتشريعات و القوانين الاقتصادية كقانون الاستثمار والشركات وقانون الجمارك والضرائب و قانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون استقلال القضاء...الخ. وإنشاء عدد من المؤسسات لتشجيع الاستثمار أو ترقية الصادرات، أو مؤسسات للمواصفات والمقاييس...الخ.

2-11- المواصلة في تأهيل المؤسسة الاقتصادية: و ذلك بهدف توجيه المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين النوعية و وضع آليات تطوير و تحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق التقوية و

الاهتمام بالاستثمارات غير المادية كالمرافق التقنية و البرمجيات و التكوين و التدريب و إدارة الجودة الشاملة و معايير نظام المعلومات و الاستثمارات المادية في جلب التكنولوجيا الحديثة و محاولة تزويدها بأنماط تسيير حديثة تعتمد على جودة الأداء و الفعالية في التنفيذ و الوضوح في الإعلام. فسياسة تأهيل المؤسسة الوطنية العمومية أو الخاصة القائمة تمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية و تتم هذه السياسة من خلال الإعانات العمومية المباشرة و إجراءات تخفيف التكاليف المالية للقروض المصرفية بواسطة دعم نسب الفائدة و أخيرا بتنظيم دورات تدريب و إعادة تأهيل لليد العاملة و الإطارات.

2-12- الاهتمام و السعي إلى تطوير العلوم و التكنولوجيا: يلعب هذا القطاع دور هام في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الإنتاج و تعظيمه و رفع مستوى الإنتاجية، و يكون ذلك من خلال إيجاد العديد من المراكز و المؤسسات التي تعنى بالعلوم و التكنولوجيا لبناء قاعدة علمية تكنولوجية وطنية و العمل على تطويرها، و تبني سياسة تكنولوجية موائمة في أنشطة القطاعات التنموية و رفع مردوديتها و إدامتها بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للصناعات الوطنية إضافة إلى تشجيع البحث العلمي في القطاع الاقتصادي بإجراءات مناسبة الذي يعتبر عامل حاسم من أجل التنافسية و التنمية.

النتائج و التوصيات:

يمكننا حصر أهم نتائج هذه الورقة البحثية في العناصر التالية:

- التنافسية هي قدرة الدول على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في إقليمها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية، بغية زيادة نمو معدل الناتج الداخلي الخام، ولقياس التنافسية هناك مجموعة من المؤشرات المعروفة، والتي تحاول بعض الهيئات والمنظمات الدولية نشرها دوريا عن كل دولة؛
- رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين، و رغم تحسن بعض المؤشرات الكلية و السيولة الهامة، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوربية، بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشور في مختلف التقارير الدولية، حيث تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أين تأتي الجزائر في رتب متوسطة في مؤشر التنافسية العالمي الإجمالي، وكذلك في مجموعة المتطلبات الرئيسة، الأمر الذي يوضح سعي الجزائر وتركيزها على عناصر هذه المؤشرات من أجل تخطي هذه المرحلة واللحاق بركب الدول في مجموعة الكفاءة والذي ترتب فيه الجزائر في رتب متأخرة جدا، الأمر الذي ينطبق أكثر على مجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار .
- تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من العراقيل والمعوقات، ولقد صنفت الجزائر عالميا من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة حسب المناخ الاستثماري.
- يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي، من الأمور الهامة في هذا الصدد، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية، سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري، سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، سياسة إصلاح التشريعات والمؤسسات، أساليب الممارسة الإدارية الرشيدة، سياسة تحديث البنية الأساسية، تحديث الجهاز الحكومي والإداري...الخ.

– لتحقيق قدرة تنافسية عالية لا بد من تبني إستراتيجية مناسبة التي تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتم تبنيها من قبل الحكومة إلى عمل فوري ومنتج، إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج بهدف الوصول إلى منتج عالي الجودة وبأقل كلفة ممكنة.

على ضوء دراستنا السابقة، والنتائج المتوصل إليها، نقدم الاقتراحات التالية:

– إن الأرقام المتوصل إليها في حالة الجزائر هي حقيقة لا تعكس حالة الاقتصاد الوطني، بل هي ظرفية بسبب انتعاش أسواق النفط ولكنها إيجابية ويجب الحفاظ عليها وإعادة استثمارها؛

– تعجيل الإصلاحات وتوفير المحيط الملائم لها كإصلاح النظام البنكي، تحرير نظام الأسعار، المحافظة على السعر الحقيقي للدينار الجزائري، تنمية القطاع الخاص وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...إلخ؛

– إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف وتنويعها، عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج، فالجزائر تملك ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالفلاحة، الصناعات الاستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة و الخدمات؛

– إعادة تأهيل مناخ الأعمال مما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية و الرشوة ، تأخر مشاريع البنية التحتية خاصة هياكل الاتصال، إصلاح بعض القوانين و جهاز العدالة، و القيام بمحاربة كل أساليب الفساد المالي و الإداري.... الخ؛

– تدعيم تنافسية الاقتصاد وذلك من خلال إتباع أساليب تسييرية كفأة في المؤسسات و العمل على زيادة قدرتها و نجاعتها في الجوانب المالية و البشرية و التسويقية؛

– تحسين الكفاءة التشغيلية للموارد المستخدمة في الإنتاج من رأس مال مادي و بشري، و المواد الخام، و الطاقة و المعرفة مما يشجع المؤسسات على المنافسة مع نظيراتها سواء المحلية أو الأجنبية؛

– الاهتمام بالقطاع الخاص و دعمه و تحفيزه على المساهمة في التنمية بتوفير المناخ المناسب له من قوانين و استراتيجيات معينة؛

– وضع سياسات و استراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تشجيعه وتوجيهه من أجل تنافسية الاقتصاد الوطني؛

– العمل على إنشاء فريق خاص بالتنافسية الوطنية يقوم بإعداد و صياغة السياسة الصناعية الجزائرية بالتعاون مع الجهات المحلية و الدولية و يهتم بجل العوائق التي تحول دون تحقيق القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الاقتصادية؛

– الاستفادة من المزايا و الايجابيات التي توفرها عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و العمل على تكريسها لتقوية القطاع الصناعي العمومي و الخاص، و تحسن نوعية و جودة المنتجات و العمل على تقليل التكاليف بشتى الطرق، و إلا فإن السلبيات سوف تطغى و تقضي على جل المؤسسات الصناعية الموجودة و تجعلها غير قادرة على النافسة الغير متكافئة مع مثيلاتها من المؤسسات الأجنبية؛

– الاهتمام أكثر بالعنصر البشري والرفع من كفاءته باعتباره العنصر الرئيسي لإحداث أي تنمية مستدامة وهذا من خلال إصلاح نظم التعليم والتكوين التقليدية وتكييفها مع متطلبات سوق العمل وكذا الاهتمام أكثر بالبحث و التطوير؛

– الاقتداء بالدول الناجحة في مجال التنافسية و العمل على الانضمام إلى مختلف التكتلات الإقليمية العربية و غيرها للاستفادة من الكفاءات التكنولوجية و الفنية المتطورة و جني ثمار التعاون مما يخدم تنافسية الاقتصاد الوطني.

إن مساعي الجزائر وإن كانت حثيثة فهي غير مجدية بالمستوى المطلوب، ذلك أن الاستفادة من فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي تبقى مقرونة بمدى قدرة الدولة على رفع قدرا ا التنافسية ومواجهة المنافسة الأجنبية، وهذا ما ينطبق على الجزائر والتي تدرك التحديات الاقتصادية الراهنة وتسعى جاهدة لدعم ترتيبها في مصاف الدول.

قائمة الهوامش و المراجع:

1- وديع محمد عدنان، " **محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية** "، بحوث و مناقشات، تونس19-21 جوان، 2001، ص:122.
2- وديع محمد عدنان، المرجع السابق، ص: 123.
3- شاكر تركي إسماعيل، **"التسويق المصرفي الإلكتروني و القدرة التنافسية للمصارف الأردنية "**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الخامس حول: "نحو مناخ استثمار ي و أعمال إلكترونية"، عمان، الأردن، تموز،2007 ، ص04.
4- محمد خضري،" **أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للإقتصادات العربية"**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول:" اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 27-28 أفريل، 2005، ص: 04.
5- محمد خضري، المرجع السابق، ص:04
6- حيان أحمد سلمان، **"جدلية التنافسية الصناعية و جوهرها و مؤشراتها في الاقتصاد السوري"**، الاقتصادية الإلكترونية، العدد 423، دمشق، 2009 ، ص: 01.
7- وديع محمد عدنان ، " **القدرة التنافسية وقياسها** "، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 24، ديسمبر،2003، ص ص: 06-07.
8- طارق نوير،" **دور الحكومة الداعم للتنافسية :حالة مصر"**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002 ، ص : 05.
9- طارق نوير، المرجع السابق، ص:05.
10- كمال رزيق،" **تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز"**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،جامعة ورقلة، 09 مارس 2005، ص:326.
11- وديع محمد عدنان، " **القدرة التنافسية و قياسها** "، مرجع سابق، ص:07.
12- سي علي أسماء،" **استراتيجيات تنمية و تطوير الميزة التنافسية و آليات المحافظة عليها في منظمات الأعمال الحديثة"**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي و التنافسية المستدامة في منظمات العمال الحديثة، جامعة الشلف،19-20 نوفمبر 2012، ص ص: 6-7.
13- لمزيد من التفصيل أنظر:
Banque d'Algérie, Evolution Economique Et Monétaire En Algérie, Juillet 2010, p:70, Juillet 2011, p:43, Mai 2012, p:50.
14- لمزيد من التوضيح أنظر:- The Global Competitiveness Report, 2011-2012, p:95, Report, 2012-2013, p:89.
15- لتفاصيل أكثر حول المؤشر أنظر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2011، ص ص: 55-56.
16- لتفاصيل أكثر :http://www.heritage.org/index/
17- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2011-2012, p: 94.
18- علال بن ثابت، **"متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي؟ دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول:"آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006،ص ص :12-13.